الانسحاب البريطاني من الاتحاد الاوربي وتداعياته المستقبلية

الكلمة المفتاحية : انسحاب – بريطانيا – الاتحاد الاوربي .

م٠د٠ حسين عبد المجيد حميد
جامعة ديالى/كلية التربية الاساسية
E.Mail.hussainalzuhairi73@gmail.com

الملخص

جرت في العقود الاخيرة من القرن المنصرم مجموعة من التجارب التي تصبوا للوصول الى نمط من التكامل على المستوى الدولي ، اذ تعد التجربة الاوربية حالة فريدة ومميزة ، ويعود السبب في ذلك الى مدى المنجزات التي جعلت هذا التكتل فاعلاً وذا تأثير في السياسة الدولية . لقد تعرض الاتحاد الاوربي الى مجموعة من الازمات منذ تأسيسهِ حتى الوقت الحاضر ، كان اخرها قرار رحيل بريطانيا منه عن طريق استفتاء صوّت البريطانيون من خلاله عن موافقتهم على الخروج من هذا التجمع الاوربي ، على العكس مما حدث عام ١٩٧٥ عندما صوّت البريطانيون آنذاك على رغبتهم في البقاء داخل مظلة الاتحاد .

ان رحيل بريطانيا من الاتحاد الاوربي عبارة عن تحدٍ جديد وحازم للمشروع الاوربي ، وبخاصة اذا ما علمنا ان ذلك سيؤدي الى تقوية شوكة الاحزاب الرديكالية في بلدانهِ وذلك بسبب تصاعد الاصوات المنادية بالقومية والهوية الوطنية ، واذا ما اراد الاتحاد الاوربي اجتياز هذه الازمة بسلام فيتعين عليه ان يتجه نحو تعميق الروح التكاملية والتعاونية بين الدول اعضاءهِ من خلال دعم مؤسساتهِا العابرة للقومية ورفع مستوى الثقة بالجهات المسؤولة عن صناعة القرار داخل الاتحاد لتحقيق المصالح والاهداف المتوقعة منه .

المقدمة

يعد الاتحاد الاوربي واحد من التكتلات السياسية والاقتصادية الدولية التي استطاعت انجاز العديد من الاهداف المرسومة في سياساتهِ بفضل بنية مؤسسية وتنظيمية جعلت منه نظاماً سياسياً واقتصادياً ذو طابع مميز عمل على تطوير ذاته على مدار اكثر من نصف قرن ، اذ ينظر للمراحل التاريخية منذ تأسيسهِ وتطورهِ على انها مسيرة حافلة بالاتفاق الاداري بين الدول والحكومات الاوربية لاسيما تلك الدول التي لها وزن كبير في السياسات الدولية كفرنسا والمانيا وبريطانيا .

لقد واجه الاتحاد الاوربي في مسيرتهِ عدت ازمات كادت ان تهدد كيانه ، كأزمة الديون السيادية التي عصفت باليونان والبرتغال والازمة المالية العالمية وآخرها الآثار العميقة التي تركتها نتائج الاستفتاء البريطاني على الخروج من الاتحاد الاوربي والذي جرى يوم ٢٣ \ حزيران \ ٢٠١٦ وانطلاقاً مما تقدم جاءت فكرة البحث الذي يحمل عنوان (الانسحاب البريطاني من الاتحاد الاوربي وتداعياته المستقبلية) لتسليط الضوء على هذه الحادثة والخوض في غمار هذه الخطوة ، وتتمحور مشكلة البحث بالتساؤل التالي (هل ان خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي سيكون مؤثراً من الناحية الاستراتيجية)؟ ويفترض البحث (ان خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي سيكون مؤثراً على الاتحاد الاوربي نظراً لثقلها الاقتصادي والسياسي والعسكري).

وقد جاء البحث بثلاثة مباحث ، اذ حمل المبحث الاول عنوان (نبذة تاريخية عن تأسيس الاتحاد الاوربي) ، في حين جاء المبحث الثاني بعنوان (علاقة بريطانيا بالاتحاد الاوربي واسباب خروجها)، اما المبحث الثالث فقد جاء بعنوان (الـ Brexit وتداعياته على بريطانيا والاتحاد الاوربي وابعاده المستقبلية).

المبحث الاول

نبذة تاريخية عن مراحل تأسيس الاتحاد الاوربي

بدأت بوادر تشكيل النواة الاساسية لما عرف لاحقاً بالاتحاد الاوربي بإعلان ست دول اوربية عن تشكيل ما عرف بالوحدة الاوربية عام ١٩٥١ وهذه الدول هي (المانيا ، لوكسمبورغ ، فرنسا ، بلجيكا ، هولندا ، ايطاليا) ، ففي بادئ الامر اقتصرت الوحدة الاوربية على عضوية هذه الدول الستة والتي تعد المؤسس الرئيس للتجمع الذي انبثق منه بعد ذلك الاتحاد الاوربي ، وكانت هناك جملة من الدوافع والاسباب لإقامة هذا التجمع ، فمن جانب المانيا كانت اهم دوافعها لتأسيس هذا التجمع هو سعيها للخروج من الواقع الاقتصادي المتردي بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية وكمحاولة منها للنهوض بنشاطاتها الصناعية ، فضلاً عن التطلعات الايطالية الى تعديل احوالها الاقتصادية ، اما عن فرنسا فقد عملت جاهدة من خلال تشكيل هذه المجموعة الى ايجاد اسواق نشطة وكبيرة لمنتجاتها والعمل على ترسيخ السلام في القارة العجوز ، والابتعاد عن استخدام لغة الحرب وفرصة لتوسيع نشاطها الصناعي الامر الذي دفعها الى وضع دعامات اساسية لاقتصادها

ومكانتها في المحافل الدولية ، وفي ما يتعلق ببلجيكا وهولندا ولكسمبورغ فكان الدافع الرئيس هو تشجيع التكتلات الصناعية والتجارية وايجاد اسواق صناعية اكبر لان معظم صادرات هذه الدول هي عبارة عن فحم وحديد صلب [١]. وبهدف توسيع التعاون بين الدول الاوربية ، طرح اتحاد البنلوكس(هولندا، لكسمبورغ ، بلجيكا) عام ١٩٥٥ فكرة توسيع الشراكة التجارية والصناعية والاقتصادية ، وتم اقرار ذلك على ان تكون الاولوية للجانب الاقتصادي والسياسي ، الامر الذي دفع الى التوقيع على معاهدة روما ١٩٥٧ بهدف دعم المجموعة الاوربية للفحم والصلب والتي بدورها تألفت من هيئتين هما المجموعة الاقتصادية للطاقة الذرية ، والمجموعة الاقتصادية الاوربية ، واللتان تم الاتفاق على تأسيسهما عام ١٩٦٥ ، بعد ذلك بدأت طلائع الانضمام الى هذا التجمع الاوربي ، ففي عام ١٩٧٣ انظمت كل من ايرلندا وبريطانيا والدنمارك كأعضاء جدد في السوق الاوربية المشتركة ، تلا ذلك انضمام اليونان عام ١٩٨١ ومن ثم البرتغال واسبانيا عام ١٩٨٦ ، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي سعت الولايات المتحدة الاميركية بقوة الى دعم تأسيس الاتحاد الاوربي في محاولة لاحتواء دول اوربا الشرقية وضمهم للاتحاد وسحبهم نهائياً من المظلة الروسية ، وتكللت تلك المعاهدات والهيئات بنجاح توقيع معاهدة تأسيس الاتحاد الاوربي في ماستريخت عام ١٩٩٢ ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٣ ، اذ تعد هذه المعاهدة نقلة نوعية جديدة في التوافق السياسي الاوربي الذي شدد بدوره على ضرورة اندماج المجتمعات الاوربية مع بعضها ، وترسيخ مبدأ المواطنة الاوربية ، ورفع مستوى التعاون في السياسة الخارجية الاوربية ، والارتقاء بمستويات التواصل والتعاون الامني والقضائي في المسائل الجنائية ، فضلاً عن تعزيز صلاحيات البرلمان الاوربي واطلاق الاتحاد الاقتصادي النقدي بين الدول الاوربية المنضوية تحت لواء هذا الاتحاد [٢] ، كما يجدر الاشارة الى ان سقوط جدار برلين واعادة توحيد المانيا ، وانهيار الشيوعية في اوروبا الشرقية كانت من الاسباب التي دفعت الى تعجيل اعلان تأسيس الاتحاد الاوربي والشروع بتنفيذ شروط الانتساب اليه ، والتمتع بامتيازات عضويتهِ كالوحدة الاقتصادية والنقدية والاهتمام بحقوق الانسان وحقوق العمال والخدمات الصحية وغيرها ، وللوصول الى تحقيق سوق اوربية موحدة ، رفع في ديسمبر ١٩٩٣ جميع العوائق التجارية بين الدول الاعضاء ، وفي عام ١٩٩٧ تم التوقيع على معاهدة امستردام التي تعد خطوة مجددة لمعاهدة ماستريخت ولبدأ مرحلة جديدة في توسيع

الاتحاد الاوربي ولإعطاء فرصة لدول اوروبا الشرقية للانضمام لعضوية هذا الاتحاد بعد تنفيذ الشروط المطلوبة وهي :

١. وجود مؤسسات مدنية تستطيع تحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وسيادة حكم القانون واحترام وحماية الاقليات السكانية .
٢. ان يكون للدولة العضو سوق فعال قادر على تحمل عبء المنافسة مع اسواق الدول الاعضاء الاخرى ضمن اطار الاتحاد .
٣. ان تقدم الدولة العضو ضمانات في الالتزام بالعضوية والتمسك بأهداف الاتحاد الاقتصادية والسياسية والنقدية .
٤. فضلاً عن ضرورة القرب المكاني (الجغرافي) للدولة الراغبة بالانضمام وطبيعة العلاقات بينها وبين الدول الاعضاء والمؤسسين ، وان هذه الشروط والاعتبارات والمعايير تخضع الى تقييم لتحديد الدولة الاكثر نجاحاً في امكانية فوزها بعضوية الاتحاد [٣] ، ولم يقف الاتحاد الاوربي عند معاهدة امستردام التي تعد تحديث واضح لمعاهدة ماستريخت ، بل تعدى ذلك الى التوقيع على معاهدة نيس عام ٢٠٠١ في فرنسا التي حددت المبادئ والأساليب لتطور النظام المؤسسي بتوسع الاتحاد الأوروبي ودخول دول من أوروبا الوسطى والشرقية (جدول ١) .

جدول (١) يبين اهم المعاهدات التي المؤسسة للاتحاد الاوربي

ت	اسم المعاهدة	تاريخ التوقيع	تاريخ التنفيذ	المضمون
١	المجموعة الاوربية للفحم والصلب	١٩٥١	١٩٥٢	تأسيس المجموعة الاوربية للفحم والصلب
٢	المجموعة الاقتصادية الاوربية	١٩٥٧	١٩٥٧	السوق الاوربية المشتركة
٣	المجموعة الاوربية للطاقة الذرية	١٩٥٧	١٩٥٧	السوق الاوربية المشتركة
٤	القانون الاوربي الموحد	١٩٨٦	١٩٨٧	سن مجموعة قوانين
٥	معاهدة ماستريخت	١٩٩٢	١٩٩٣	تأسيس الاتحاد الاوربي
٦	معاهدة امستردام	١٩٩٧	١٩٩٧	ادخال تعديلات على معاهدة ماستريخت
٧	معاهدة نيس	٢٠٠١	٢٠٠٣	تطور النظام المؤسسي
٨	معاهدة لشبونة	٢٠٠٧	٢٠٠٩	تعديل الاصوات وانتخاب البرلمان الاوربي

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على : محمد دحام كردي ، مستقبل الاتحاد الاوربي دراسة في التأثير السياسي الدولي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ٢٠١٣، ص٩٨ .

صورة (١) تكتلات الاتحاد الاوربي المتحالفة

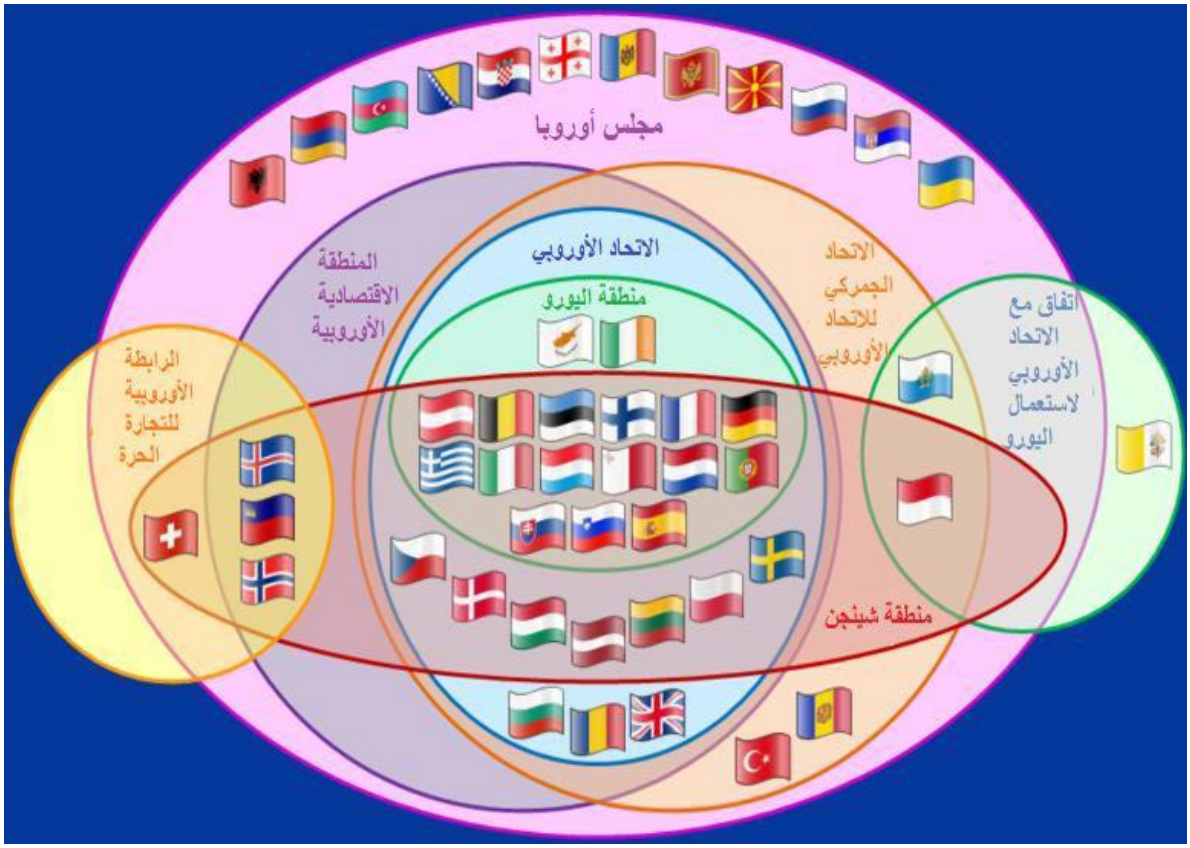

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على (جدول ١) .

المبحث الثاني

علاقة بريطانيا بالاتحاد الاوربي واسباب خروجها

تعد علاقة بريطانيا بأوروبا ارتباط ذا جذور عميقة عبر التاريخ وبخاصة اثناء الحرب العالمية الثانية وايام الحرب الباردة وما تلاها من احداث شهدتها اوروبا ، اذ تعد بريطانيا واحدة من الدول ذات التأثير المحوري فعلى الرغم من الخلافات التي كانت تظهر بين مدة واخرى ، الا ان دورها الرئيس والفاعل لا يمكن انكاره في عملية البناء الاوربي ، لقد رافقت العلاقات البريطانية الاوربية حالات من الصدامات والصراعات بين دولة تقدس مفهوم الهوية الوطنية والسيادة (بريطانيا) ، وبين مجموعة من الدول (باقي الدول الاوربية) التي تعمل على تطبيق نظام فيدرالي يتجه نحو الاندماج والانصهار اكثر فيما بينهم ، وعلى الرغم من كون بريطانيا هي من اوائل الدول الاوربية التي نادت بالوحدة الاوربية عام ١٩٥٠ ، الا انها لم تنظم لهذا التكتل بسبب تخوفها من المساس بسيادتها حتى عام ١٩٧٣ [٤].

ففي عام ١٩٤٦ اشار رئيس الوزراء البريطاني آنذاك ونستون تشرشل في خطاب له انه اذا ما اردنا تفادي وقوع حرب عالمية ثالثة ، لابد من توحيد الدول الاوربية في بودقة واحدة اطلق عليها آنذاك اسم (الولايات المتحدة الاوربية) او (العائلة الاوربية) ، اذ ان الصدمة التي شكلتها الحرب العالمية الثانية افرزت الكثير من دعوات احلال السلام والامن في القارة العجوز وقد ترجمت هذه الدعوات فيما بعد بتأسيس المجلس الاوربي خلال مؤتمر لاهاي ، وعلى الرغم من كل مما سبق كانت بريطانيا لا تزال رافضة لفكرة الانضمام في اول تشكيل من اشكال الوحدة الاوربية ، فضلاً عن رفضها الدخول لعضوية منظمة الفحم والفولاذ الاوربية ، الا انها شجعت على اقامة منطقة التبادل التجاري الحر في اوروبا [٥]، الامر الذي دفع فرنسا الى رفض ترشيح بريطانيا للانضمام للجماعة الاوربية عام ١٩٦١ بحجة ان بريطانيا لا تزال متمسكة بمفهوم المصلحة الوطنية والسيادة ، وان اهدافها الاقتصادية فقط هي التي دفعت بريطانيا لطلب الانضمام للمجموعة الاوربية ، مما ادى الى تأخير انضمام بريطانيا لهذه المجموعة حتى عام ١٩٧٣ ، والتي بدورها ابقت على بعض المحددات التي تتعلق بسيادتها اتجاه اوروبا ، اذ عملت لبريطانيا على دعم ومساندة بعض المشاريع العملاقة في اوروبا دون المشاركة فيها ، اذ دعمت بريطانيا فكرة نظام العملة الموحدة (اليورو) لكنها حصلت على استثناء من المشاركة في هذا البند ، وبعد نهاية الحرب الباردة جرت هناك العديد من السجالات حول قضية حلف الشمال الاطلسي ، اذ دعا بعض الحلفاء الى ضرورة التعاون الاوربي في مجال الامن والدفاع ، في حين نادى البعض الاخر وفي مقدمتهم بريطانيا الى الاستمرار في دعم الحلف الاطلسي انطلاقاً من كونه مؤسسة ناجحة تستطيع تأدية اي مهام توكل اليه نتيجة تعرض اعضاء الحلف الاطلسي الى اي تهديدات جديدة ، كما عارضت بريطانيا اتخاذ سياسة خارجية وامنية مشتركة ظناً منها ان ذلك سيخدم المصالح الالمانية والفرنسية فقط [٦] ، وهذا ما ارادته بريطانيا في مؤتمر وزراء دفاع الاتحاد الاوربي في الرابع من نوفمبر ١٩٩٨ ، اذ دعت الى جعل الاتحاد الاوربي وسيلة لتقوية العلاقات الاطلسية ، اي ابقاء حلف شمال الاطلسي اساس للدفاع المشترك ويكون الاتحاد الاوربي مكملاً ومجدداً له .

ومن ناحية العلاقات الاقتصادية فان القيادة السياسية في بريطانيا لم تلمس منافع من انضمام بريطانيا للاتحاد الاوربي ، اذ ان بريطانيا كدولة وكقوة كبرى مستقلة حققت عن

طريق الكومنولث او عن طريق تحالفاتها وشراكاتها الاقتصادية مع الدول الاخرى ما لا يمكن الوصول الى الافضل منه من خلال انضمامها مع الاتحاد الاوربي ، اذ سجل الميزان التجاري البريطاني عجزاً بـ(٨١ مليار) جنيه استرليني عام ١٩٩٣ ، وشهدت علاقاتها التجارية تطوراً كبيرا منذ عام ٢٠٠٢ ، اذ ان ٥٨,٣% من الصادرات البريطانية تنحصر داخل الحيز الاوربي ، وان ٥٢,٨% من وارداتها مصدرها المجال الاوربي ايضاً (اي ١٤٧مليار دولار مقابل ١٢٢ مليار دولار) الامر الذي يؤكد الحجم الكبير للتجارة بين الجانبين [٧].

من كل ما سبق دفع رئيس الوزراء البريطاني (ديفيد كاميرون) وخلال الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٥ (اذا ما فاز حزبه في الانتخابات) للدعوة الى اقامة استفتاء شامل حول بقاء بريطانيا او خروجها من الاتحاد الاوربي ، وقد جرى الاستفتاء يوم ٢٣ \ حزيران \ ٢٠١٦ ، اذ بلغ عدد الناخبين المسجلين (الذين يحق لهم المشاركة في الاستفتاء) (٤٦,٥٠١,٢٤١)مليون ناخب ، وبلغ عدد الاصوات الصحيحة والذين شاركوا فعلا في الاستفتاء وادلوا بأصواتهم (٣٣,٥٥١,٩٨٣) مليون مصوت ، وبنسبة مشاركة بلغت (٧٢,٢١%) ، وجاءت نتائج الاستفتاء المؤيدة للخروج من الاتحاد الاوربي بنسبة (٥١,٨٩%) وبواقع (١٧,٤١٠,٧٤٢)مليون مؤيد لقرار المغادرة من الاتحاد ، اما نسبة المؤيدين للبقاء تحت مظلة الاتحاد الاوربي فكانت(٤٨,١١%) وبواقع (١٦,١٤١,٢٤١) مليون مؤيد للبقاء في الاتحاد الاوربي[٨]. (شكل ١) .

شكل (١) يبين النسبة المئوية لاستفتاء بريطانيا للخروج من الاتحاد الاوربي

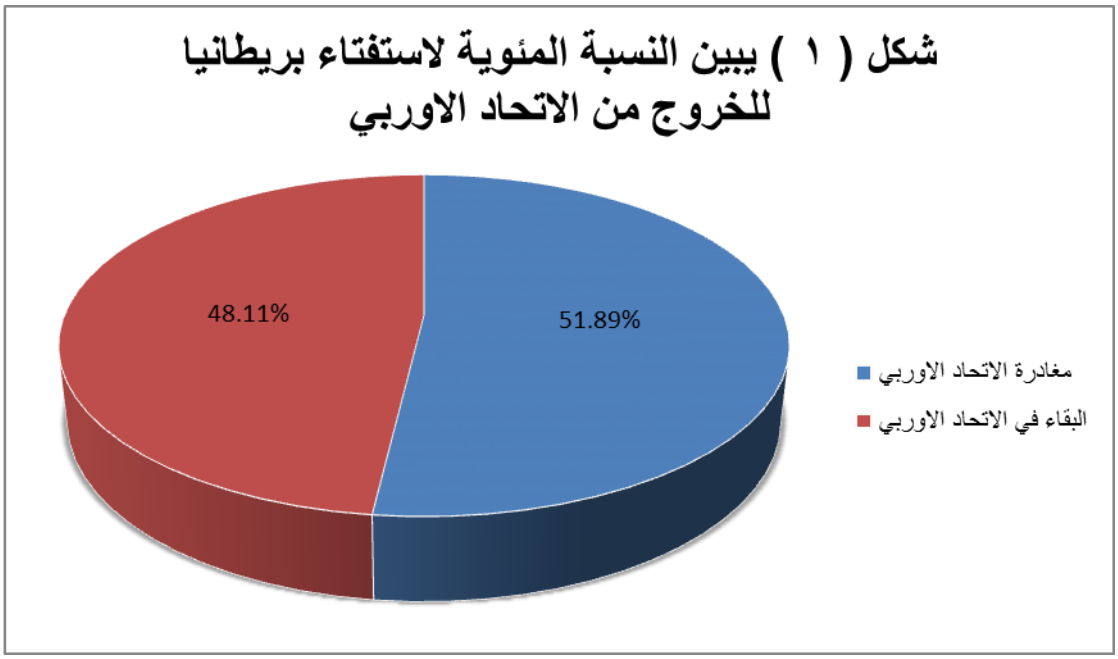

ويمكن اجمال الاسباب الرئيسة التي دفعت البريطانيين للتصويت بالموافقة على الخروج من الاتحاد الاوربي بالاتي :

١. ضرورة سن قانون جديد يحد من السماح للمهاجرين من خارج الاتحاد الاوربي بالدخول الى بريطانيا ، وذلك بهدف التخلص من عبء المهاجرين واللاجئين .
٢. ان زيادة الهجمات الارهابية في دول الاتحاد الاوربي دفعت المواطن البريطاني الى التفكير بالانفصال من الاتحاد الاوربي لان ذلك سيوقف اتفاقية الحدود المفتوحة بين الدول ، الامر الذي قد يحد من حركة المواطنين الاوربيين ومنهم اللاجئين الغرباء .
٣. ان التخلص من عبء اللاجئين والمهاجرين الوافدين الى بريطانيا سيؤدي الي توفير اموال كبيرة ، اذ وزعت داخل بريطانيا آبان الاستفتاء المئات من المطويات التي توقعت توفير ٣٥٠ مليون جنيه استرليني (٤٨٠مليون دولار) اسبوعياً لحساب الخزينة البريطانية ، وهو مبلغ يكفي لبناء مستشفى ، كما ان هذا المبلغ يعادل نصف ميزانية التعليم في انجلترا [٩].
٤. الافكار والتصورات والسيناريوهات التي اعلن عنها المعارضين للبقاء في الاتحاد في ما يخص الجانب التجاري كان من الاسباب التي دفعت المواطن البريطاني ان يتوقع الافضل في حالة خروج بلدهم من هذا الاتحاد ، اذ تصور البريطانيون ان رحيل بلدهم من الاتحاد الاوربي سيولد علاقات اقتصادية وتبادلات تجارية مع دول الاتحاد دون خضوع بريطانيا لقوانين الاتحاد ، وان الانسلاخ من الاتحاد الاوربي سيعطي مرونة اكبر لدى بريطانيا من امكانية عقد اتفاقيات تجارية مع الهند والصين وامريكا
٥. يعتقد البريطانيون ان مدى تأثير بلادهم داخل الاتحاد الاوربي مقيّد وضعيف ، وفي حال خروجهم من الاتحاد ستصبح بريطانيا اكثر حرية في التعاملات الدولية والحصول على عضوية المؤسسات العالمية التي كانت قد خسرتها بسبب دخولها للاتحاد الاوربي كمنظمة التجارة العالمية .
٦. اصبح الناخب البريطاني على قناعة تامة بان الرحيل من الاتحاد الاوربي سيرفع من مستوى القوانين الوطنية البريطانية والابتعاد عن هيمنة القوانين الاوربية الاتحادية ، الامر الذي سيساعد في اعادة السيطرة على قوانين التوظيف والخدمات الصحية والامن .

٧. نجح بعض القادة السياسيين البريطانيين من الداعمين لفكرة الخروج من الاتحاد الاوربي في التأثير على رأي المواطنين البسطاء ، وخلق خوف لديهم في ما يتعلق بتبعات انضمام تركيا للاتحاد ، وتصوير الامر على انه موافقة على فتح حدود تركيا لتدفق الاف اللاجئين الموجودين فيها للعبور الى الدول الاوربية [١٠].

ولابد من التطرق الى دور الاعلام (لاسيما صحيفة صندي تايمز) المؤيدة للخروج من الاتحاد الاوربي والذي ركز على بعض التصريحات لشخصيات سياسية ومنهم رئيس بلدية لندن السابق (بوريس جونسون) وهو رئيس الوزراء الحالي الذي قال (اذا صوتنا في ٢٣حزيران ٢٠١٦ بالرحيل عن الاتحاد الاوربي واستعدنا السيطرة على بلادنا واقتصادنا وديمقراطيتنا ، فإننا نستطيع عندها ان نزدهر كما لم نزدهر من قبل) ، وتجدر الاشارة الى ان احتفاظ بريطانيا بعملتها (الجنيه الاسترليني) واستثنائها من الدخول ضمن الدول التي تتعامل بالعملة الاوربية الموحدة (اليورو) ، فضلاً عن عدم السماح للوافدين والمهاجرين واللاجئين الحاملين لسمة الدخول للاتحاد الاوربي (شنغن) من الدخول الى اراضيها ، كانت من العوامل والدوافع التي مهدت الى سهولة الرحيل من الاتحاد الاوربي .

المبحث الثالث

الـ (Brexit) وتداعياته على بريطانيا والاتحاد الاوربي وابعاده المستقبلية

البريكست (Brexit) هي دمج لكلمتين (British Exit) او الخروج البريطاني ، وهي كلمة تستخدم للتعبير عن خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي الذي جرى الاستفتاء عليه في حزيران ٢٠١٦ ، وتم تحديد الموعد النهائي لخروج بريطانيا من الاتحاد يوم ٣١ اكتوبر ٢٠١٩ ، وقد يتم تأجيل هذا التاريخ اعتماداً على ما اذا كان الزعماء الاوربيون يوافقون على طلب تمديد أرسله رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون في ١٩ اكتوبر ٢٠١٩ [١١].

لقد أظهرت نتائج الاستفتاء البريطاني موجة من الاضطرابات في الاوساط المالية والسياسية الاوربية داخل الاتحاد ، الامر الذي يعد تحدٍ لمواجهة نتائج ذلك الاستفتاء على صعيد بريطانيا والاتحاد الاوربي على حدٍ سواء ، ومن نافلة القول ان هذا الرحيل سيترك تداعيات في الجانب السياسي والاقتصادي والمالي لذا سيتطرق البحث الى تداعيات الـ (Brexit) وطبيعة العلاقة المستقبلية .

فمن تداعيات نتائج الاستفتاء على بريطانيا ان مكانة عملتها (الجنيه الاسترليني) قد فقدت اكثر من ١٠% من قيمتها خلال يوم واحد فقط ، وذلك فور صدور نتائج الاستفتاء ، كما شهدت اسواق الاسهم والسندات والبورصات وبخاصة بورصة لندن حالة من الفوضى بعد اعلان نتائج الاستفتاء ، فعلى الرغم من ان بريطانيا ستبقى دولة قوية ومؤثرة من ناحية الثقافة والاقتصاد والمجالات العسكرية ، الا ان مكانتها كقوة عظمى لم تعد كما كانت من قبل ، اذ حرمت بريطانيا من ميزة كبرى هي قدرتها على الدخول الى السوق الداخلي الاوربي ، اذ يجب على بريطانيا (بعد خروجها من الاتحاد) ، الانسحاب من الاسواق الاوربية في غضون بضعة سنوات ، وبعد ذلك ستكون عودتها للاتحاد صعبة ، ، واذا ما ارادت بريطانيا توقيع اتفاقية للتجارة الحرة يستوجب عليها الدخول في مفاوضات منفصلة مع دول الاتحاد[١٢] .

ان القوى الدولية التي لا تزال مشتركة في الاتحاد الاوربي ستؤثر على مكانة بريطانيا في المحافل السياسية والاقتصادية الدولية ، اذ اعلنت الخزانة البريطانية ، ان حصيلة الضرائب ستنخفض بمقدار (٣٦)مليار جنيه استرليني ، وان الناتج القومي سينخفض بنسبة (٦,٦%)بحلول عام ٢٠٣٠ ، في حين اذا استمرت بريطانيا في الاتحاد فأن ناتجها القومي سيرتفع بنسبة تتراوح بين (٣,٤ – ٤,٤ %) خلال عامين فقط ، كما ان تداعيات الـ (Brexit) قد تدفع اسكتلندا للانفصال عن جسم المملكة المتحدة ، او انضمام ايرلندا الشمالية للجنوبية وتشكيل اتحاد خارج المملكة المتحدة ، كما ان الـ(Brexit) سيؤدي الى صعوبة تنقل الرعايا البريطانيون داخل دول الاتحاد ، اذ سيتوجب عليهم الحصول سمة الدخول لدول الاتحاد الاوربي (الـ٢٧) ، فضلاً عن غموض مصير موظفي المؤسسات الاوربية البريطانية ، اذ اخذ بعضهم التفكير بجدية في الحصول على جنسية اوربية ثانية وعلى وجه الخصوص الجنسية البلجيكية [١٣].

ويرى الباحث ان الاسر البريطانية سيتوجب عليها انفاق نسبة اكبر من الاموال للاستمتاع بعطلهم داخل الدول الاوربية الاخرى ، وذلك بسبب انخفاض سعر صرف الجنية الاسترليني امام اليورو ، فضلاً عن ارتفاع تكاليف المكالمات عبر الهواتف النقالة والتي تم توحيد قيمتها على الافراد الذين يقطنون في الدول الاوربية خارج الاتحاد ، ويضاف الى ذلك ارتفاع تكاليف تذاكر الطيران البريطاني بسبب عبورها لأجواء دول الاتحاد الاوربي .

اما من ناحية الاتحاد الاوربي فإن الـ(Brexit) سيخلف جملة من التداعيات قد يكون في مقدمتها خسارة الاتحاد الاوربي لـ(١٢,٥%) من سكانه ، و(١٥%) من قوة اقتصاده ، اذ ان بريطانيا قوة اقتصادية عالمية لا يستهان بها ، كذلك سيفقد الاتحاد الاوربي دعامة اساسية من قواه العسكرية ذات التأثير الفعّال في الامن الاوربي ، كما سيؤدي الـ(Brexit) الى زعزعة آليات اتخاذ القرار داخل مؤسسات الاتحاد الاوربي ، اذ سيخسر الاتحاد الاوربي (٢٩) من الاصوات في مجلس الوزراء الاوربي ، فضلاً عن (٧٣) مقعداً في البرلمان الاوربي ، وبالتالي سيضطر الاتحاد الاوربي الى اعادة النظر في الحد الادنى للأغلبية المؤهلة [١٤].

وتجدر الاشارة الى ان الخطوة البريطانية في اجراء استفتاء الـ(Brexit) قد شجعت العديد من التيارات والاحزاب المعارضة لفكرة الانضمام في هذا الاتحاد ضمن الدول الاوربية الاخرى لإعادة التفكير، وهذا ما دعت اليه السيدة (مارين لوبان) القيادية في اليمين المتطرف والتي صرحت بالقول (لقد حان الوقت لإجراء استفتاء في فرنسا وغيرها من دول الاتحاد) ، كما اظهرت نتائج الاستفتاء البريطاني مخاوف لدى المانيا ، كونها كانت حليفاً سياسياً واقتصادياً كبيراً لبريطانيا داخل الاتحاد الاوربي، وان الـ(Brexit) سيعود بالأضرار السلبية على الاقتصاد الالماني .

فيما شهد سوق الاسهم اليونانية تراجعاً كبيراً فور اعلان نتائج الاستفتاء ، اذ انخفضت بورصة اثينا (١٥%) وتهاوت اسهم البنوك بعد اعلان نتائج الاستفتاء ، اذ يعد الاقتصاد اليوناني هش كونه مثقل بالديون ، اما هولندا فقد اكدت احدى الدراسات انها ستخسر عشرات المليارات من الدولارات بحلول عام ٢٠٣٠نتيجة لما يعرف بالـ(Brexit)[١٥]

و يرى الباحث ان رحيل بريطانيا من الاتحاد الاوربي سيفقدهُ اكبر دولة عسكرية تمتلك سلاحاً نووياً ، وتحظى بحق الفيتو في مجلس الامن الدولي ، فضلاً عن كونها مركز مالي واقتصادي كبير في الاتحاد .

اما عن شكل العلاقة المستقبلية فمن المتوقع ان يحتاج الـ(Brexit) الى مدة تتراوح من عامين الى ١٠ اعوام ، اذ تستمر بريطانيا خلال هذه الفترة بتطبيق انظمة الاتحاد ، اذ لابد لبريطانيا بعد خروجها من عقد عدة اتفاقيات ومعاهدات مع الاتحاد الاوربي لتنظيم احوال مواطنيها وهل انهم سيحتاجون الى تأشيرة للدخول الى دول الاتحاد ، اما في حالة بقائها في

السوق الاوربية المشتركة سيكون بإمكان المواطنين الاستمرار بالعمل داخل دول الاتحاد ، اما في حالة قيام بريطانيا بوضع قيوداً على منح تصاريح العمل لمواطني الاتحاد الاوربي ، فان ذلك سيعطي احقية لدول الاتحاد الى معاملة المواطنين البريطانيين بالمثل .

وعلى الصعيد العام يجد الباحث ان هناك ثلاثة سيناريوهات محتملة بعد الـ(Brexit) لتحديد شكل العلاقة بين الطرفين والتي يمكن التوصل اليها من خلال المفاوضات ، اذ يتمثل السيناريو الاول بما يسمى بالخيار النرويجي ، اي ان تغادر بريطانيا الاتحاد الاوربي مع بقائها في المنطقة الاقتصادية الاوربية ، وان هذا الوضع سيعطي حق الانضمام الى السوق الاوربية الموحدة ولكن تحررها من قواعد الاتحاد الاوربي الخاصة بالسياسات الزراعية ومسائل العدالة والشؤون الداخلية وغيرها.

اما السيناريو الثاني ويتمثل بالنموذج السويسري ، وذلك عن طرق التفاوض على ابرام اتفاقيات تجارية على اساس قطاعي ، اي ان بريطانيا قد تحصل على حق الدخول المباشر الى السوق الاوربية المشتركة من خلال اتفاقيات ثنائية متنوعة ، وان هذا الاجراء يحتاج الى اعادة المفاوضات على اتفاقيات ثنائية متعددة مع الاتحاد الاوربي ، الامر الذي يحتاج الى سنوات عديدة .

اما السيناريو الثالث وهو النموذج التركي ، بحيث تبرم بريطانيا اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الاوربي من دون السماح لمواطنيها من الدخول الى اراضي الاتحاد الاوربي.

الخاتمة

اذا ما تم تطبيق نتائج الاستفتاء البريطاني بالرحيل من الاتحاد الاوربي فأن بريطانيا ستفقد جزء من مكانتها العالمية واذرعها المؤثرة خارج نطاق حيزها الجغرافي ، ومن المحتمل ان تجد نفسها امام خيار التقزّم الجديد بعد ان اعلنت رئيسة وزراء اسكتلندا ان بلدها يعمل جاهداً لان يكون ضمن دول الاتحاد الاوربي ، الامر الذي قد يدفع الى تجزئة المملكة المتحدة بسبب رغبة سكان اسكتلندا لتنظيم استفتاء للانفصال ، وبالتالي انحسار نفوذ بريطانيا ، فضلاً عن الاصوات التي تنادي بتوحيد ايرلندا .

ومن جانب الاتحاد الاوربي فأن بخروج بريطانيا لن يعود بقوته كما كان سابقاً، اذ ستفقد الترويكا الاوربية (بريطانيا ، فرنسا ، المانيا) توازها ، كما سيفقد الاتحاد الاوربي قوة نووية تتمتع بمقعد دائم في مجلس الامن الدولي ، وتتحول الى قطب في القارة الاوربية المتعددة

الاقطاب ، وسيجد الاتحاد الاوربي نفسه تكتلاً بقوة نووية واحدة تحاذيها قوتان نوويتان ، من الشرق روسيا الخصم التقليدي ، وبريطانيا العضو السابق ، فضلاً عن ان الاتحاد الاوربي سيخسر امتداده الاستراتيجي عبر الاطلسي بفقدان الدور البريطاني المحوري الرابط بين بروكسل وواشنطن .

Abstract

British withdrawal from the European Union and its future implications

Hussein Abdul Majeed Hamid

College of Basic Education \ Diyala University

Keyword: Withdrawal - Britain - European Union.

In the last decades of the last century, a group of experiences took place in order to reach a pattern of integration at the international level, as the European experience is a unique and distinct case, and this is due to the extent of the achievements that made this bloc an effective and influencing international policy. The European Union has been exposed to a group of crises since its foundation until the present time, the last of which was the decision to leave Britain from it through a referendum in which the British voted for their approval to leave this European Union, in contrast to what happened in 1975 when the British voted at the time that they wanted to remain Inside the umbrella of the union.

The departure of Britain from the European Union is a new and resolute challenge to the European project, especially if we know that this will lead to strengthening the thorn of radical parties in its countries due to the escalating voices calling for nationalism and national identity. Towards deepening the complementary and cooperative spirit among its member states by supporting its transnational institutions and raising the level of trust in the bodies responsible

for decision-making within the union to achieve the expected interests and goals from it.

الهوامش :

(١) محمد دحام كردي ، مستقبل الاتحاد الاوربي دراسة في التأثير السياسي الدولي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ٢٠١٣، ص٧٠ .

(٢) حسن نافعة ، الاتحاد الاوربي والدروس المستفادة غربياً ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، دون سنة طبع ، ص١٣٥.

(٣) صبحي فياض ، الاتحاد الاوربي ، المركز العربي للدراسات المستقبلية ، ٢٠١٥ ، الرابط الالكتروني : www.mostakbaliat.com\europeanunionhtml

(٤) بلال قريب ، السياسة الامنية للاتحاد الاوربي من منظور اقطابه : التحديات والرهانات ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، ٢٠١١ ، ص٤٢-٤٥ .

(٥) عبد الحكيم ذهبي ، العلاقات الامريكية البريطانية والامن الاوربي ٢٠٠١-٢٠٠٩ ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الاعلام والعلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، ٢٠١٤ ، ص١٠٢-١٠٣ .

(٦) حسن نافعة ، مصدر سابق ، ص٥٥ .

(٧) عبد الحكيم ذهبي ، مصدر سابق ، ص١٠٥-١٠٦ .

(٨) بسام جوني ، خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي ، الجمهورية اللبنانية ، شباط ٢٠١٧ ، ص٣ .

(٩) نوار جليل هاشم ، خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي : دراسة في الاسباب والتداعيات ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العراق ، الرابط الالكتروني : https://platform.almanhal.com/Files/2/105213

(١٠) جيهان برسوم بخيت، خروج انجلترا(المملكة المتحدة) من الاتحاد الاوربي والنتائج المترتبة على ذلك، وزارة المالية المصرية ، الادارة المركزية لمركز المعلومات والتوثيق ، ٢٠١٧ ، ص٥-٨ .

(١١) مانيس ماتهيجر ، اوروبا بعد البريكست : اتحاد اقل كمالاً ، ترجمة عادل فزاع ، لبنان ، ٢٠١٧ ، ص١١ .

(١٢) خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي : التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية ، سلسلة اصدارات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١٦\٦\٣٠ ، ص٢٧ .

(١٣) ايمن نعّاس ، بريطانيا بعد الاستفتاء : صور قلقة لبلد غاضب ومنقسم ، صحيفة العرب اللندنية ، العدد١٠٣١٧ ، السنة التاسعة والثلاثون ، ٢٠١٦\٦\٢٥ ، ص٦ .

[١٤] حمدان محمد رفيق ، الاتحاد الاوربي بعد خروج بريطانيا ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة محمد بوضياف– المسيلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، ٢٠١٧ ، ص٣٦.

[١٥] صدمة اوروبا بخروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي ، BBC العربية ، ٢٠١٦\٦\٢٤ .

المصادر:

- كردي ، محمد دحام ، مستقبل الاتحاد الاوربي دراسة في التأثير السياسي الدولي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ٢٠١٣ .
- نافعة ، حسن ، الاتحاد الاوربي والدروس المستفادة غربياً ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، دون سنة طبع .
- فياض ، صبحي ، الاتحاد الاوربي ، المركز العربي للدراسات المستقبلية ، ٢٠١٥ ، الرابط الالكتروني : www.mostakbaliat.com\europeanunionhtml
- قريب ، بلال ، السياسة الامنية للاتحاد الاوربي من منظور اقطابه : التحديات والرهانات ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، ٢٠١١ .
- ذهبي ، عبد الحكيم ، العلاقات الامريكية البريطانية والامن الاوربي ٢٠٠١–٢٠٠٩ ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الاعلام والعلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، ٢٠١٤ .
- جوني ، بسام ، خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي، الجمهورية اللبنانية ، شباط ٢٠١٧.
- هاشم ، نوار جليل ، خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي : دراسة في الاسباب والتداعيات ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العراق ، الرابط الالكتروني:https://platform.almanhal.com/Files/2/105213
- بخيت ، جيهان برسوم ، خروج انجلترا(المملكة المتحدة) من الاتحاد الاوربي والنتائج المترتبة على ذلك ، وزارة المالية المصرية ، الادارة المركزية لمركز المعلومات والتوثيق، ٢٠١٧ .
- ماتهيجر ، مانيس ، اوروبا بعد البريكست : اتحاد اقل كمالاً ، ترجمة عادل فزاع ، لبنان ، ٢٠١٧ .

- خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي : التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية ، سلسلة اصدارات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١٦\٦\٣٠ .
- نعّاس ، ايمن ، بريطانيا بعد الاستفتاء : صور قلقة لبلد غاضب ومنقسم ، صحيفة العرب اللندنية ، العدد\١٠٣١٧ ، السنة التاسعة والثلاثون ، ٢٠١٦\٦\٢٥ .
- رفيق ، حمدان محمد ، الاتحاد الاوربي بعد خروج بريطانيا ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة محمد بوضياف– المسيلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، ٢٠١٧ .
- صدمة اوروبا بخروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي ، BBC العربية ، ٢٠١٦ \٦\٢٤